

5

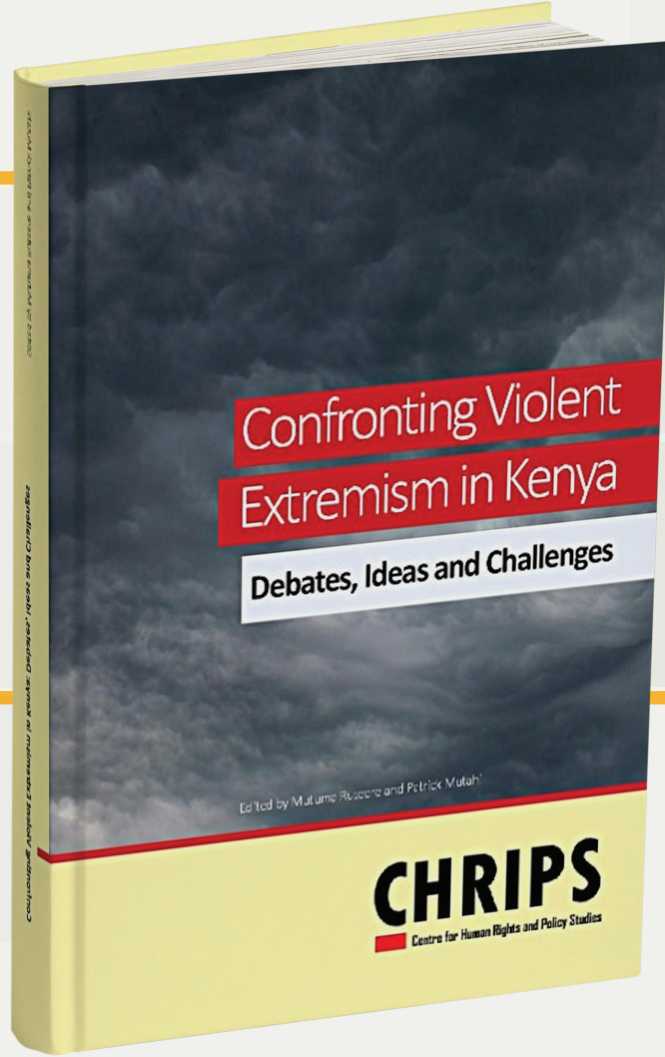
قراءة في كتاب

سبتمبر 2019



الائتلاف العسكري الإسلامي لمحاربة الإرهاب
ISLAMIC MILITARY COUNTER TERRORISM COALITION

الإدارة العامة للتخطيط والتنسيق



مكافحة التطرف العنيف في كينيا

مناقشات وأفكار وتحديات

تحرير موتوما روتيري وباتريك موتاهي



قراءة في كتاب 5

إصدار دوري شهري، يقدم مراجعة علمية للكتب والدراسات المتميزة التي تعالج قضايا الإرهاب

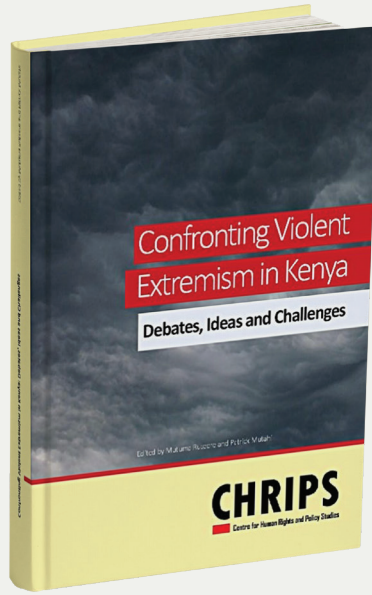
محاكمة التطرف العنيف في كينيا

مناقشات وأفكار وتحديات

تحرير موتوما روتيري وباتريك موتاهي

ISBN 978-9966-1864-4-7

مركز دراسات حقوق الإنسان والسياسة
كينيا 2018



مواجهة التطرف العنيف في كينيا - مناقشات وأفكار وتحديات

تحرير: موتوما روتيري وباتريك موتاهي

الناشر: مركز دراسات حقوق الإنسان والسياسة - كينيا 2018

الرقم الدولي للكتاب: ISBN 978-9966-1864-4-7



القابلية للتغيير عند حركات التمرد الحديثة، واستخدام الإرهاب لإثارة ردود فعل عكسية، هي السمات المحددة لما يطلق عليه المحللون المعاصرون اسم حرب الجيل الرابع.

المتحدة في عام 1997 في نيروبي ودار السلام إلى حال (شريك نشيط) في الحرب الطويلة على الإرهاب التي قامت بها الحكومة الأمريكية. في كينيا، تعد جماعة الشباب في الصومال التحدي الرئيس للإرهاب، فقد شنت هجمات متكررة في المناطق الحدودية والمناطق الحضرية مثل نيروبي، من أبرزها: هجوم «ويستجيت مول» في نيروبي عام 2013 الذي

أصبح التطرف العنيف والإرهاب في السنوات العشرين الماضية من الحقائق الأمنية والتحديات الاجتماعية في كينيا وشرقي إفريقيا، ومسألة أمنية إقليمية ذات أولوية في السياسة الخارجية لبلدان المنطقة.

بدأ انتشار التطرف في إفريقيا بعد رجوع أتباع تنظيم القاعدة من أفغانستان، وصارت منطقة الساحل غربي إفريقيا ساحة معركة مهمة في الحرب الجديدة على الإرهاب في أواخر التسعينيات. وبعد خروج الرئيس الصومالي سياد بري من السلطة في عام 1991، أصبحت حركة الاتحاد المصدر الأكثر عسكرية للتطرف في أعقاب انهيار الدولة الصومالية، إلى حين نشوء اتحاد المحاكم الإسلامية الذي ظهر في 2006 وبات أكثر نفوذًا. وما حصل من تطورات في الصومال توافق مع انتقال كينيا من حال (الضحية السلبية) في هجمات سيفارات الولايات

التعقيدات، ومراعاتها في أثناء إعداد وتنفيذ برامج الوقاية أو إعادة التأهيل وإعادة الإدماج.

وتعرض السطور الآتية أبرز الأفكار التي قدّمها مؤلّفو الكتاب:

التطرف في كينيا والقرن الإفريقي

يتناول الفصل الأول الذي كتبه بول جولدسميث وجهات نظر مقارنة عن التطرف في كينيا والقرن الإفريقي، ويشرح كيف تحول تطرف التنظيمات الإرهابية إلى ظاهرة دائمة؛ بتضخيم الخوف وانعدام الأمن، وقيام التنظيمات الإرهابية بهجمات تستهدف المدنيين، وأهدافًا رمزية ثقافية. هذه الأساليب والخُطط (الإستراتيجيات) التي لا يمكن التنبؤ بها تسمح للعدو الجديد أن يُنقل كاهل الدول والمجتمعات، ويزيد من الشعور بالقلق وعدم الأمان. إن القابلية للتغيير عند حركات التمرد الحديثة، واستخدام الإرهاب لإثارة ردود فعل عكسية، هي السمات المحددة لما يُطلق عليه المحللون المعاصرون اسم حرب الجيل الرابع. وتتطلب (السيناريوهات) المعقّدة لأساليب الإرهاب الحديثة والصدمات الناتجة عنها ردودًا؛ ولكن يصعب على قادة الدولة قضاء الوقت في الانتظار السلبي لحدث يتيقّنون حدوثه دون معرفة متى أو أين! والعوامل التي دفعت كينيا إلى مسرح قتال للحركات الإرهابية في القرن الإفريقي تعزز هذه الفكرة.

هناك عوامل محددة يمكن أن تدعم التمرد العنيف؛ على سبيل المثال: يعدُّ أثر وسائل التواصل الاجتماعي والشبكات أمثلةً على العوامل التي تميز التطرف الديني اليوم عن الحركات المتطرفة في الماضي. وإن إستراتيجيات المتطرفين موضوعة لنشر الفوضى وتحقيق أهدافهم؛ فالكثير من ممارسات التمرد التي ترتكبها الحركات الإرهابية تُعنى بالتأثيرات الطويلة الأجل التي تُنهك الخصم

أودى بحياة أكثر من 70 شخصًا، وهجوم «كلية غاريسا» الجامعية في أبريل 2015 الذي خلّف 148 قتيل. وتشير بيانات مركز حقوق الإنسان والسياسة إلى حصول 49 هجومًا سُجّلت بين يناير ونوفمبر 2017، أسفرت عن قتل 108 أشخاص.

وأشأت حركة الشباب شبكاتٍ محليةً في كينيا لتجنيد الشباب، وطوّال السنوات الفائتة نفّذت الحكومة الكينية مجموعة من التدابير القانونية والسياسية الرامية إلى تعطيل عمليات حركة الشباب وغيرها من المنظمات المماثلة ومنع عمليات التجنيد، لكنّ تدخل كينيا العسكريّ في الصومال ساند السرد الدعائي للإرهابيين لتجنيد المزيد من المتطرفين في الصومال وكينيا، على ما يقول الكاتب الذي يدعو إلى إعادة بناء العلاقات المجتمعية من قِبَل الجهات الفاعلة غير الحكومية بعد انتهاء الاشتباك العسكري الحاصل، من أجل تقديم سرديّة مناهضة، وإعادة النظر في التشريعات والإجراءات لتحقيق توازن بين حماية المجتمع والحفاظ على الحقوق المدنية للأفراد؛ بمعالجة الثغرات في قوانين مكافحة الإرهاب، وإزالة الغموض في مفهوم الإرهاب، والتوقف عن الإجراءات غير الإنسانية أحيانًا التي تتخذها الدولة في التعامل مع المشتبه بهم وقد تسبب في تعقيد المشكلة.

وتهتم فصول الكتاب بالمسارات التي تقود الأفراد إلى التطرف والانضمام إلى الحركات المتطرفة العنيفة، وتعالج تعقيدات التوظيف في مجموعات مثل الشباب المجاهدين، بالاعتماد على البحوث الميدانية في الساحل الكيني، وتؤكد أنه ليس هناك عامل واحد لتفسير أسباب تجنيد الشباب في حركة الشباب والمنظمات المماثلة؛ إذ يشير بعض المتابعين إلى المظالم والفساد والتمييز في الحصول على الخدمات، ويرى آخرون أن العملية العسكرية الكينية في الصومال مصدرٌ للسخط، ويذهب غيرهم إلى أثر الشبكات الاجتماعية في جذب الشباب، وتعدُّ فرصة التوظيف التي توفرها حركة الشباب عاملَ جذبٍ آخر.

يقدم الكتاب رؤية ودروسًا للجهات الفاعلة؛ لمعرفة هذه



إن أعداد الإرهابيين تزداد مع كل عملية تعبئة تحدث في الأزمات والكوارث التي تعصف بالمنطقة، وهذا مما يقلل الوقت اللازم للحشد في ساحة ما، وأصبح كل جيل تالي من الإرهابيين أكثر تطرفًا في طموحاته، وأكثر تنوعًا في مجنّديه من سابقه.

إن المكاسب المتواضعة التي حققتها بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال بدعم من الجيش الوطني الصومالي تفسّر صعوبة المهمة، لكنها في الوقت نفسه تعدّ مؤشرًا على التقدم البطيء والمطرد نحو احتواء التهديد العسكري لحركة الشباب المجاهدين. ويمكن أن يؤديّ التقدم المنسق إلى تشتيت الإرهابيين مع أنه لن يكون حلًا نهائيًا، ويلاحظ أن قدرة المتطرفين في إفريقيا

تعد كينيا حالةً جديرة بالدراسة لكيفية قيام المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى بتنظيم الفوضى الناتجة عن الإستراتيجية العسكرية الفاشلة.

يمكن أن تتمكن الدول من شلّ تحركات التنظيمات الإرهابية، ولكن هذا لا يعني انتهاء التطرف، بل يمكن أن يعود التمرد أقوى وأصلب وأكثر تنظيمًا، وهذا يؤكد أهمية المراجعة العامة للتصورات والسياسات، كي تعيد الدول النظر في إستراتيجياتها الخاصة بمحاربة الإرهاب.

بمرور الوقت، ويمكن أن تتمكن الدول من شلّ تحركات التنظيمات الإرهابية، ولكن هذا لا يعني انتهاء التطرف، بل يمكن أن يعود التمرد أقوى وأصلب وأكثر تنظيمًا، وهذا يؤكد أهمية المراجعة العامة للتصورات والسياسات، كي تعيد الدول النظر في إستراتيجياتها الخاصة بمحاربة الإرهاب.

وعلى الرغم من الانهيار الإقليمي لداعش فإن دوافع وأسباب العنف ما زالت قائمةً والأمور تزداد سوءًا؛ إذ

نجاعة القانون

وفي الفصل الثاني يتناول كين نياوندي الإطار القانوني لمحاربة الإرهاب في كينيا التي تمتاز من كثير من الدول بتمكُّنها من صياغة قانونٍ لمحاربة الإرهاب يتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، ويتضمن بعض التسهيلات التي تسمح للدولة بتوفير الأمن ضمن حدود سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. على سبيل المثال: تكشف أحكام البحث والضبط، واعتراض المراسلات واعتقال المشتبه بهم عن إجراءات أكثر حكمة وإنسانية استفادت من تجارب الدول الأخرى، ومن الملاحظات المتكررة من المجتمع المدني ونشطاء حقوق الإنسان.

أثر المرأة

أما الفصل الثالث فتناقش فيه نيريدا نثامبوري مشاركة المرأة في مواجهة التطرف تحت عنوان: (مواجهة التطرف العنيف من منظور نوعي) مؤكدةً أن محاربة التطرف العنيف كانت في الماضي شديدة التركيز على الذكور، مع غياب النساء نسبيًا عن الخطاب العام، لذا فإن النقاش في موضوع أهمية مراعاة المنظور النوعي أمر مهم جدًا. وعلى الصعيد العالمي تدفع النساء والفتيات ثمنًا باهظًا

يمكن أن يكون للمرأة أثر عميق في التغيير، وأن تمارس عملًا حاسمًا في اكتشاف العلامات المبكرة للتطرف، والتدخل قبل أن يجنح الأفراد إلى العنف.

بسبب ممارسات الجماعات الإرهابية المتضمنة للعنف الجنسي، وانتهاك حقوق الإنسان الأساسية، وتدمير التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولا يختلف الوضع في كينيا عن هذا.

غير متطورة نسبيًا مقارنة بنظرائهم في المناطق الساخنة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

لقد خلقت الظروف في نيجيريا بيئة مواتية لبوكو حرام، وهي حركة يمكن اعتبارها كيانًا خطيرًا ولكنه غير متماسك، أما حركة الشباب المجاهدين في كينيا فهي خصم أكثر تركيزًا ومرونة، لكنه لا يزال متوازنًا نسبيًا مقارنة بمعايير حركات التمرد المعاصرة الأخرى. وتكمن قوة الشباب المجاهدين في سجل حافل من ردود الفعل، والتكيف مع النكسات الداخلية والخارجية، وفق نهج عملي. فمن حيث الدعاية تتجنب في أساليب التوعية نبرة موادّ داعش، لصالح مزيج متطور من النقد، وتستخدم لغة رمزية مألوقة بطريقة مدهشة لقارئ السرد التاريخي الكيني.

إن إدراك المسار التاريخي الذي يغذي التطرف في بلد مثل كينيا يسهل مهمة القوات الأمنية، ويسهم في بناء إستراتيجية مرنة، غير أن التطورات في كينيا تتعارض مع هذه الأطروحة؛ فقد كانت كينيا تميل إلى إهمال الأساليب اللينة السهلة التي تساعد على إضفاء الشرعية على العمليات العسكرية، وترفض الرؤية الحكومية - رفضًا غير مباشر - وجهة النظر القائلة: إن المشكلة الإرهابية «ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمصادر الصراع الأخرى، والنزاعات الحدودية، والمظالم التاريخية، وتتطلب مشاركة إقليمية واسعة في الحرب على الإرهاب».

وبدلاً من الحديث عن الاستئصال، ربما يكون من الأفضل لائتلاف بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال استغلال الثغرات الداخلية للمتمردين بهدف الإسراع في المفاوضات المستقبلية مع زملائهم الصوماليين. في هذه المرحلة الزمنية يبدو أن هذا الخيار أكثر نجاحًا من أي حل عسكري. وبالعودة إلى كينيا، لن يكون التفاوض على التحديات التي خلفتها أسلمة الإرهاب سهلاً على الإطلاق، والآن تعدُّ كينيا حالةً جديرة بالدراسة لكيفية قيام المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى بتنظيم الفوضى الناتجة عن الإستراتيجية العسكرية الفاشلة.

ثم يعودون وقد تعلموا كيف يشنون هجمات على أهداف سهلة في كينيا.
ويقدم الفصل السياق الذي يستلزم التدخل لمنع المحتوى المتطرف على الإنترنت. ولا شك أن لوائح الرقابة في كثير من الأحيان قد تتعارض مع قوانين الخصوصية؛ لذا هناك حاجة إلى تحقيق التوازن بين مراقبة الفضاء الرقمي ومراعاة حقوق الخصوصية؛ ليكون ذلك جزءًا من الجهود المبذولة في مكافحة التطرف وتوظيفه عبر (الإنترنت). ويتطلب تحقيق هذا التوازن أن يقر صانعو السياسات والمشرعون بالحقوق العامة لضمان عدم الانتقاص منها، ولموازنة موضوعات الأمن القومي وحقوق الخصوصية، ويتعين عليهم استخدام الأدلة العملية على تهديد الفرد للأمن القومي، واتباع الإجراءات القانونية الواجبة والمنصوص عليها في القانون.

لا تزال الحاجة ملحة إلى إجراء مزيد من البحوث لفهم آليات ترويج التطرف، وديناميات التوجيه والتجنيد لحركة الشباب عبر الشبكة (الإنترنت)، وتحليل الخطاب والسرديات المتطرفة.

إن الحاجة لا تزال ملحة إلى إجراء مزيد من البحوث لفهم آليات ترويج التطرف، وديناميات التوجيه والتجنيد لحركة الشباب عبر (الإنترنت)، وتحليل الخطاب والسرديات المتطرفة. فضلًا عن ضرورة أن يُعنى البحث بمجال الاعتراضات القانونية على مراقبة منصات (الإنترنت) للتخفيف من التطرف والتجنيد عبره، الذي غالبًا ما يخضع لانتقادات دائمة. وتحتاج هذه الموضوعات إلى دراسة عميقة من أجل اتخاذ تدابير تنفيذية فعالة للتصدي لإستراتيجيات التجنيد عبر الشبكة.
أخيرًا، هناك حاجة إلى فتح قنوات اتصالات عبر (الإنترنت) لامتصاص غضب الشباب من مظالم تطولهم، وأعمال عنف يتعرضون لها، مع تشجيع الخطاب السياسي والمشاركة

إن تأثير المرأة في عمليات حفظ السلام وحل النزاعات السابقة في كينيا هو تذكير بالآثار الحاسمة الذي تؤديه المرأة في الساحة الأمنية، ويمكن تكرار التأثير الكبير الذي أحدثته المرأة في عمليات بناء السلام وحل النزاعات. وتشير الأبحاث المستقاة من بعض الولايات إلى أن السياسات التي تدمج النساء لمواجهة التطرف العنيف أكثر فعالية من تلك التي تهملها. وعلى سبيل المثال يمكن أن يكون للمرأة أثر عميق في التغيير، وأن تمارس عملًا حاسمًا في اكتشاف العلامات المبكرة للتطرف، والتدخل قبل أن ينجح الأفراد إلى العنف، ونزع الشرعية عن الروايات المتطرفة العنيفة. لذلك ينبغي العناية أكثر بتعزيز مشاركة المرأة وتمكينها في مواجهة التطرف العنيف، ومن ذلك المشاركة في صنع السياسات وإنفاذ القانون. ويجب مواصلة استكشاف قدرات المنظمات النسائية وهيئات المجتمع المدني التي تقودها النساء لمنع التطرف العنيف ومكافحته.

توازن الأمن والخصوصية

وتناولت فاطمة بدر الدين في الفصل الرابع من الكتاب توظيف الشبكة (الإنترنت) في تجنيد الشباب في حركة الشباب المجاهدين، مع تسليط الضوء على كيفية استخدام الشبكات المتطرفة لبيئة (الإنترنت) ونقاط الضعف الخاصة بالشباب؛ ليدفعوا إلى هذه الشبكات. فمع الاتجاه المتزايد للشباب في استخدام الهاتف المحمول والشبكة (الإنترنت)، أصبحت وسيلة سهلة لنشر الأفكار المتطرفة فيما بينهم. ومع إدراك أثر حرية الاختيار الفردي في تبني الأفكار المتطرفة العنيفة، يجب الاهتمام الجماعي بالشباب الذين يطورون تفكيرهم النقدي واستقلالهم ويكوّنون وجهات نظر بشأن الأحداث الكبرى، وإرشادهم. من المهم أن ندرك أن الشباب قد يدخلون في محادثات عبر (الإنترنت) مع آخرين يسعون إلى جذبهم للتطرف العنيف، ثم إغرائهم بالسفر إلى الصومال أو سوريا أو ليبيا،

التطرف؛ إذ توضح البيانات الميدانية أن البطالة لم تدفع بالضرورة الأفراد للانضمام إلى جماعات التطرف العنيف، والعلاقة بين الطرفين غير كافية لإثبات أن الأول أدى إلى الثاني. أجل إن البطالة قد تدفع بعض الأفراد إلى الانخراط في جماعات التطرف العنيف؛ للحصول على فرص أفضل للدخل والمعيشة، لكن الاكتفاء بحل مشكلة البطالة فقط يؤشر لفهم خاطئ للتطرف العنيف، ولا يؤدي بالضرورة إلى تقليل عدد المنضمين لحركة الشباب المجاهدين.

لا ينبغي على الجهات الفاعلة أن تضع افتراضات مباشرة وسببية عن كيفية تحول الأفراد إلى التطرف؛ فالبطالة لم تدفع بالضرورة الأفراد للانضمام إلى جماعات التطرف العنيف، والاكتفاء بحل مشكلة البطالة يؤشر لفهم خاطئ في معالجة التطرف العنيف، ولا يؤدي بالضرورة إلى تقليل عدد المنضمين لحركة الشباب المجاهدين.

وبالمثل، فإن كون الشخص عضوًا في جماعة إجرامية في لامو لا يعني بالضرورة أن يكون عضوًا في مجموعات التطرف العنيف، ولا يُشترط أن ينضم إلى مجموعة إرهابية. ومن ثمّ يجب أن يدرك واضعو السياسات والجهات الفاعلة

السياسية الفاعلة، وتسهيل منصات (الإنترنت) التي تدعم المعارضة السلمية، حتى لا يحتاج الشباب إلى البحث عن مجموعات متطرفة للحصول على الدعم. ويمكن للمبادرات المبتكرة التي تعتمد على منصات التواصل الاجتماعي أن تساعد الشباب في إطلاق طاقاتهم والمشاركة أكثر في المناقشات الإبداعية، وتشكيل مجموعات من شأنها تسهيل انخراطهم في الممارسة الديمقراطية التداولية.

دروس من لامو

لامو مقاطعة حدودية بين كينيا والصومال، يُنظر إليها على أنها منطقة دخول حركة الشباب وانطلاق أنشطتها. وفي الفصل الخامس الذي كتبه باتريك موتاهي وناتانيل كابالا ما يشبه أن يكون دراسة حالة للتطرف العنيف في هذه المنطقة، مؤكدًا أن الانضمام إلى مجموعات التطرف العنيف عملية معقدة تنطوي على محفزات هيكلية وفردية، منها: مضايقات الشرطة، والتمييز والتهميش، وبطالة الشباب، وانتشار المطالم، فالعوامل المحفزة، ومسارات التطرف العنيف متنوعة ومتعددة وصعبة التحديد. لذلك ينبغي على الجهات المسؤولة والفاعلة ألا تضع افتراضات مباشرة وسببية عن كيفية تحول الأفراد إلى



علبية بشأن الحاجة إلى إعادة تأهيل الشباب المقاتلين السابقين في التنظيمات الإرهابية، ووعدت بالعفو عنهم، ورغم ذلك لم تحدد الحكومة إطاراً قانونياً لجهود إعادة التأهيل، ولا يزال هناك نقص مقلق في ما يتبع إعادة التأهيل. ومع أنه قد وُضعت بعض البرامج لإعادة التأهيل في الساحل الكيني، لا تزال هناك أسئلة عن الإجراءات التي توجّه هذه البرامج: هل هي طوعية أو إجبارية؟ وعلى أي أساس تُتخذ القرارات بشأن ما إذا كان الشخص قد غدا مؤهلاً؟ وما الكيانات أو مؤسسات الدولة المؤهلة لتشغيل هذه البرامج؟ وما القوانين التي تحكم تنفيذها والإشراف عليها؟

يشعر الكثير من الشباب الكيني بالقلق من إمكانية استخدام برامج إعادة التأهيل لإضفاء الشرعية على الاحتجاز غير المحدود لأي شخص يُشتبه في تورطه بالانضمام إلى جماعة إرهابية، ويخشون من أن تكون هذه البرامج معدة لإغرائهم، ثم استجوابهم أو تعذيبهم أو قتلهم.

يتضمن هذا الفصل تساؤلات عن جدوى مراكز التأهيل أو الاحتجاز، وقدرتها على معالجة عمليات الوصم المجتمعي التي يواجهها الشباب المؤهلون برميهم بالارتباط بالإرهاب، بصرف النظر عما إذا كانوا متورطين تورطاً مباشراً مع منظمات إرهابية أم لا، فهؤلاء الشباب يجبرون لأشهر وحتى سنوات على مواجهة الوصم المجتمعي.

ويمكن لبرامج إعادة التأهيل أن تقدم الدعم النفسي والاجتماعي الذي يحتاج إليه الشباب إذا كانت معدة وفق قوانين وسياسات واضحة، وفي المقابل يمكن أن تسهم خطابات الدولة وممارساتها في إرباك جهود إعادة التأهيل. ومن المفارقات المؤلمة في الحرب على الإرهاب

الأخرى أن الجهود المبذولة لمعالجة البطالة أو الإجرام لن تؤدي بالضرورة إلى الحد من التطرف العنيف. لذا ينبغي بذل الجهود لاختبار مزيج من الطرق السببية المختلفة والمحتملة قبل إعداد برامج محاربة التطرف العنيف، ومن ذلك إغراء الأيديولوجيات المتطرفة وجاذبية السرديات، وقدرات الخطباء المتطرفين الموهوبين على التأثير.

المشاركة المجتمعية

وفي الفصل السادس يدعو كاماو وبيروري - الباحث بمعهد السياسات العامة والحكومة في جامعة استراثمور بكينيا - إلى إعادة التفكير في النهج الحالي لمحاربة التطرف العنيف، ويتحدى الأساليب الحالية لمواجهة التطرف العنيف بنقد الافتراضات الأساسية السائدة عن ضعف المواطن وسلطة الدولة، ويؤكد أنه حتى السكان غير المستضعفين يمكنهم أن يتصرفوا وفق خطة سياسية تعرقل وتعقد جهود الدولة، وأن وضع السياسات يتطلب تدخلاً فعالاً لاتباع نهج أكثر دقة تجاه الدولة والمجتمع، مع الأخذ في الحسبان تعقد هذه الظاهرة بدلاً من بذل جهود متواصلة لتيسيرها. ويؤكد وبيروري الحاجة إلى إشراك المجتمعات وأصحاب المصلحة في إعداد برامج محاربة التطرف العنيف وتنفيذها، لأن السلطة والمعرفة لا تكمن في مكان واحد.

تحديات إعادة التأهيل

تواجه كينيا تحديات من أبرزها إعادة إدماج الشباب - الذين كانوا ينتمون إلى حركة الشباب المجاهدين في الصومال - في المجتمع، وهو ما يناقشه الفصل السابع الذي كتبه محمد داغر وسمير البلوشي. أصدرت الحكومة الكينية في السنوات الأخيرة تأكيدات

أن المجتمعات التي يجب عليها تقديم الدعم لأفرادها لا تفعل ذلك بسبب المراقبة والتجريم الجماعي، مما يؤدي إلى تعقيد المشكلة أكثر.

ويؤكد هذا الفصل من الكتاب الحاجة إلى مزيد من البحث لفهم المخاطر والفوائد المحتملة لإعادة التأهيل في السياق الكيني، حيث يشعر الكثير من الشباب الكيني بالقلق من إمكانية استخدام هذه البرامج لإضفاء الشرعية على الاحتجاز غير المحدود لأي شخص يُشتبه في تورطه بالانضمام إلى جماعة إرهابية. وأسوأ من ذلك أن بعضهم يخشون من أن تكون هذه البرامج مُعدّة لإغرائهم، ثم استجوابهم أو تعذيبهم أو قتلهم من قِبَل السلطات الحكومية.

وافق أفراد المجتمع وسلطات الدولة على هذا المسعى لإصلاح هذه العلاقات، إذا بهم يختلفون بشأن الأساس المنطقي لتسوية العدالة التصالحية. وعلى عكس نموذج إعادة الإدماج الذي تقوده الدولة، توقع المجتمع في كوال أن يتواصل الجناة مع أفراد المجتمع للبحث عن حلول من شأنها أن تعزز المصالحة والطمأنة بأن الماضي لن يتكرر. ويبدو أن العائدين يرغبون في نموذج متكامل وأنشطة تبرئهم من ماضيهم السابق. أما غالب أفراد مجتمع كوال، فإنهم ينظرون إلى أولئك على أنهم ليسوا عائدين، بل يعدونهم جهات فاعلة رئيسة في بناء بيئة أكثر أمانًا في المقاطعة.

الخاتمة

في خاتمة الكتاب يقدم مؤلفوه عددًا من الاستنتاجات في موضوع التطرف العنيف أهمها:

◀ عدم كفاية البحوث التي تناقش التطرف العنيف في كينيا، فما زال هناك فجوات في فهم اتجاهات وطبيعة وأنماط التجنيد في جماعات التطرف العنيف، والدوافع النفسية والأيدولوجية والدينية والسياسية للانضمام إليها. ولا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به من قِبَل الباحثين والعاملين في مجال السياسة؛ لضمان تحقيق التدخلات المناسبة والسرديات الملائمة المستندة إلى معارف محدّثة لمواجهة التطرف العنيف.

◀ الإرهاب ليس مشكلة وطنية فحسب، بل هو مشكلة على مستوى السياسات والنزاعات الإقليمية. هذا الفهم مهم في تناول آثار الانخراط العسكري الكيني في الصومال، وكذلك السياسات المتعلقة بكيفية إعادة تأهيل وإعادة إدماج المقاتلين السابقين والعائدين من حركة الشباب.

◀ تأكيد أهمية معرفة التعقيد الذي يمثله التطرف العنيف والإفادة منه؛ إذ ليس نَمّة تفسيرات يسيرة لسبب انضمام الشباب إلى المجموعات الإرهابية.

العائدون من التطرف

وفي السياق نفسه يتناول الفصل الثامن الذي كتبه ستيف أوما أكوث قضية العائدين من التطرف العنيف وقضية العدالة، بدراسة نظام العدالة البديلة بوصفه آلية للعفو في مقاطعة كوال الكينية، ويؤكد أن استجابة كينيا لمشكلات التطرف العنيف والإرهاب المحلي المنشأ مفتوحة على نطاق واسع، ومن تجلياتها مشكلة العائدين الذين غادروا ساحات القتال.

يتناول الفصل مناقشات عن أفضل طريقة لتوسيع مفهوم العائدين، خصوصًا أنه مفهوم ضعيف ويفتقر إلى الوضوح القانوني والسياسي، ومن هنا تأتي أهمية الإطار الذي يعيد صياغة فكرة إعادة الاندماج في سياق أكثر اتساعًا لأنظمة العدالة البديلة على النحو الحاصل في مقاطعة كوال، ويوفر فرصًا أكبر للنجاح.

تقدم تجربة مقاطعة كوال العدالة التصالحية مقابل العدالة الجزائية، فما كان محورياً لمعظم سكان كوال وسلطات مكافحة الإرهاب، هو الرغبة في إصلاح العلاقات المبتورة بين أفراد المجتمع بدلًا من القبض على الجناة الذين يُشار إليهم باسم العائدين! وعلى حين

خصوصًا، ومع ذلك لا نعرف ما يكفي عن كيفية تجنيد النساء في جماعات مثل حركة الشباب، وما الأدوار التي تؤديها، وما يمكن أن تفعله في ردع التجنيد في هذه الجماعات.

الحاجة ملحة إلى دراسة وانتقاد خطاب مواجهة التطرف العنيف وبرامجه، وذلك للتحقق من أنها لا تسهم في وصم الشباب أو المجتمعات بأكملها.

مع وجود بحوث ودراسات مستمرة لتحليل ظاهرة التطرف العنيف والإرهاب وتفسيرها، إلا أنها لا تبدو أن تكون جهودًا مبعثرة في منصات شتى.

هذا الكتاب يقدم رؤية مركبة للطبيعة المتطورة لمشكلة التطرف العنيف في كينيا، والتدابير المضادة والوقائية التي من شأنها الحد من الظاهرة.

كل حالة تتطلب فهم السياق الخاص بها، وهذا لا يعني غياب رؤى واسعة، بل لتأكيد الحاجة إلى تدخلات دقيقة ومحلية.

استمرار الاضطرابات والمعضلات التي تواجهها تدابير الدولة وتدخلاتها لمنع الإرهاب والتطرف العنيف وردعهما، فعلى الرغم من المزاعم الكثيرة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتجاهل سيادة القانون في الرد على الإرهاب، إن الدولة الكينية ما زالت مقيدة في بعض الحالات بموجب الدستور، وقد أدت تلك القيود إلى تنقيح مستمر لتدابير القانون الجنائي والنظم السياسية.

الاهتمام متزايدًا بأثر المرأة ومكانتها في الحركات المتطرفة العنيفة في العالم عمومًا وفي كينيا

يجب دراسة خطاب مواجهة التطرف العنيف وبرامجه، للتحقق من أنها لا تسهم في وصم الشباب أو المجتمعات بأكملها.

استمرار الاضطرابات والمعضلات التي تواجهها تدابير الدولة لمنع الإرهاب والتطرف العنيف.

تأكيد أهمية معرفة التعقيد الذي يمثله التطرف العنيف.

عدم كفاية البحوث التي تناقش التطرف العنيف في كينيا.

أبرز استنتاجات الكتاب



مؤلفو الكتاب

◀ **ناثانيل كابالا Nathaniel Kabala**
باحث متخصص في مجال المشاركة المجتمعية في مشاريع مكافحة التطرف العنيف وحل النزاعات في كينيا.

◀ **فاطمة بدر الدين Fathima Badurdeen**
عضو هيئة التدريس بجامعة مومباسا التقنية، متخصصة في دراسات محاربة الإرهاب والتطرف.

◀ **د. سمر البلوشي Samar Al-Bulushi**
زميلة في قسم الأنثروبولوجيا في جامعة كاليفورنيا إيرفين. متخصصة في دراسة العنف والإرهاب في شرق إفريقيا.

◀ **د. بول جولدسميث Paul Goldsmith**
عالم أنثروبولوجيا مع خبرة بحثية واسعة في قضايا الصراع.

◀ **محمد داغر Mohammed Daghar**
محلل أمني.

◀ **ستيف أوما أكوث Steve Ouma Akoth**
باحث ومستشار في مجال حقوق الإنسان والأنثروبولوجيا مع أكثر من 19 عامًا من الخبرة في العمل الإقليمي والدولي.

◀ **د موتوما روتيري Mutuma RUTEERE**
خبير متخصص في شؤون حقوق الإنسان والأمن ومدير مركز دراسات حقوق الإنسان والسياسة في نيروبي - كينيا، والمقرر السابق في الأمم المتحدة في مسائل التمييز العنصري.

◀ **باتريك موتاهي Patrick Mutahi**
زميل أبحاث في مركز دراسات حقوق الإنسان والسياسة. وباحث دكتوراه في جامعة إدنبرة، متخصص بدراسات العنف والنزاعات والإرهاب وحقوق الإنسان والسياسات المدنية.

◀ **د كين نياوندي Ken Nyaundi**
محامي في المحكمة العليا والمدير التنفيذي لمعهد خيارات البحث والسياسة.

◀ **كاماو وويروري Kamau Wairuri**
باحث دكتوراه في جامعة إدنبرة، حاصل على درجة الماجستير في الدراسات الإفريقية من جامعة أكسفورد.

◀ **نيرادا نثامبوري Nerida Nthamburi**
باحثة دكتوراه في جامعة كيب تاون - جنوب إفريقيا، ومحامية حقوق إنسان في كينيا، متخصصة في العنف المرتبط بالجنس في دول شرق إفريقيا والقرن الإفريقي.





الائتلاف العسكري لمحاربة الإرهاب
ISLAMIC MILITARY COUNTER TERRORISM COALITION



@IMCTC_AR

@IMCTC_EN

@IMCTC_FR

www.imctc.org